النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر*

Containable growth for social justice and the consolidation of the gains of the vulnerable and poor classes- With reference to the case of Algeria-

د. صاري علي، جامعة سوق أهراس، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/04/26؛ تاريخ القبول: 2021/09/12

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة لفت الانتباه إلى أهمية تبني سياسة النمو الاحتوائي ضمن سياسات الاقتصاد الوطني؛ حيث أصبح تبني سياسات تحقيق نمواً احتوائياً وشاملاً نقطة محورية ومركزية في السياسات الاقتصادية لدول العالم، وأولوية عالمية للمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ ذلك لأن مفهوم النمو الاحتوائي يرتكز على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بدون تمييز أو إقصاء، هذا التوجه ناتج عن حقيقة أن فوائد النمو أصبحت مركزة في أيدي قلة من الأثرياء بينما انخفضت حصة الدخل التي تذهب إلى العمال الحقيقيين في معظم الدول؛ وهو ما زاد في توسع الفجوة بين طبقات المجتمع، وانعكاسه على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول، خاصة الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائي؛ النمو المتحيز للفقراء؛ النمو الشمولي؛ الطبقة الفقيرة؛ الطبقة الهشة.

تصنيف JEL: I32, D31, O15, R11, O47 .

Abstract:

This study aims to try to introduce the policy of inclusive growth within the policies of the national economy, where the adoption of policies for inclusive growth and comprehensive central point and global priority for international organizations such as the Organization for Economic Cooperation, the World Bank and the International Monetary Fund, because the concept of inclusive growth is based on the principle of participation of all segments of society in development efforts and in reaping the benefits without discrimination or exclusion, this trend is the result of the fact that the benefits of growth have become concentrated in the hands of a few

* صاري علي sariali83@yahoo.com

wealthy while the share of income that goes to Real workers in most countries, which has widened the gap between the strata of society and its impact on the social and economic stability of nations, especially developing countries.

Keywords: Containable growth; poor biased growth; inclusive growth; poor stratum; fragile stratum.

Jel Classification Codes : O47, R11, O15, D31, I32 .

1. مقدمة:

أصبح مصطلح النمو الاحتوائي من الشعارات الاقتصادية الحديثة في تخطيط السياسات الاقتصادية إلى جانب مصطلح النمو الشمولي، والنمو المتحيز للفقراء أو لصالح الفقراء، والنمو واسع النطاق، والتنمية المستدامة، وفي حقيقة الأمر هناك عدة أمور تتشابه فيها تلك المصطلحات، وأن أوجه الاتفاق ما بين هذه المصطلحات في كونها تهتم بزيادة دخل الأفراد نتيجة لإتاحة الفرص المتساوية بين أفراد المجتمع، من خلال توفير فرص التشغيل وتحسين الحياة المعيشية، ومواجهة الوقوع تحت وطأة الفقر، والمساهمة في امتصاص البطالة والاهتمام بتقديم خدمات تعليمية وصحية للأفراد، كما أن النمو الاحتوائي يستهدف تحقيق ذلك على الأمد الطويل شأن التنمية المستدامة التي تهدف إلى استخدام الموارد والإمكانيات لتحقيق رغبات الأجيال الحالية والاستمرار في تحقيق رغبات الأجيال القادمة عن طريق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد.

أما إذا نظرنا إلى مفهوم النمو الاحتوائي فنجد أنه نموا قائماً على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع في تحقيق عمليات التنمية، و في جني ثمارها أيضا بما يحقق الشعور لدى الأفراد بنتائج هذا النمو، ويأخذ في الاعتبار النمو المرتبط بمعدلات النمو المرتفعة مع البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين على مستوى الأقاليم، حيث يعمل النمو الاحتوائي على توفير فرص العمل لأنها تعتبر الأساس في تنامي الشعور بالانتماء للمجتمع.

وينصب النمو الاحتوائي على مفهوم تقسيم ثمار النمو بين المواطنين بحيث يكون لكل فرد نصيب يعود عليه بفائدة سواء بطريقة مباشرة تتمثل في زيادة الدخول الفردية، أو بطريقة غير مباشرة مثل الحصول علي مستوي تعليمي لائقاً وخدمات صحية وبنية أساسية جيدة بما يعمل علي زيادة قدرة الأفراد علي تحسين صحتهم وزيادة مهاراتهم بما يجعلهم مؤهلون وقادرون علي الوفاء بمتطلبات سوق العمل، مما ينعكس علي زيادة إنتاجيتهم وبالتالي تحقيق زيادة مضاعفة في مستوي الناتج القومي للدولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخري خروج هذه الفئات من نطاق

الفئات المعالة في الدولة إلي الفئات المنتجة، وبالتالي تخفيض النفقات التي تقدمها الدولة لعلاج مشكلات هذه الفئات وتحويلها من قطاع الإعالة إلى القطاع المنتج بالدولة.

- **إشكالية البحث:** نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على تساؤل أساسي وهو: **ما مدى تبني الدول النامية ومنها الجزائر لسياسة النمو الاحتوائي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة من النمو الاقتصادي المحقق؟.**
- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من أنه كثيرا ما تعاني الفئات الهشة والفقيرة في المجتمع من الحصول على نصيبها من الثروة, ما يؤدي إلى ظهور فوارق وطبقات مجتمعية، إضافية إلى تضييع فرصة – استغلال الطاقات المهمشة- كان يمكن استغلالها في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ وفي الوقت نفسه القضاء على بعض الاختلالات الاقتصادية كالبطالة وضعف النمو الاقتصادي.
- **هدف البحث:** يهدف هذا البحث إلى محاولة لفت الانتباه إلى أن سياسة النمو الاحتوائي تمثل مرتكزاً رئيسياً في بناء نظام اقتصادي أكثر تكاملاً وتماسكاً، وتحقيق نوعاً من العدل والمساواة في توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية، نتيجة ظهور الكثير من النقاش في الاقتصاديات الناشئة وحتى المتقدمة حول عدم المساواة في توزيع الثروة والاستفادة منها، حيث زادت معدلات النمو المصحوبة بتفاوتات متزايدة في توزيعها، مع تصورات مرتبطة بالمخاطر السياسية، وبما في ذلك ما يهدد الوحدة الوطنية.
- **فرضية البحث:** بنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أنه: من خلال تبني سياسة النمو الاحتوائي والشمولي وحتى النمو المتحيز للفقراء، يمكن التخفيف من حدة الفقر والتهميش، وحصر الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع الواحد، وامتصاص الامتعاض المجتمعي الناتج عن الإحساس بعدم عدالة توزيع عوائد الثروة الوطنية، وانحصارها في فئات ومناطق معينة.

2. النمو الاحتوائي وعناصره الأساسية.

يعتبر مفهوم النمو الاحتوائي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، ويقوم على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع في تحقيق عمليات التنمية، وأيضا في جني ثمارها بما يحقق الشعور لدى الأفراد بنتائج هذا النمو ويأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين على مستوى الأقاليم ويولد الشعور بالانتماء للمجتمع.

1. تعريف النمو الاحتوائي: يعتبر النمو الاحتوائي "*Containable* Growth " نموا قائماً على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها، بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو

احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص المتاحة بين المواطنين والأقاليم الجغرافية **(إيهاب، 2017)**.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو الاحتوائي بأنه: النمو الذي يضمن التماسك الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال دعم الفئات المهمشة، والاستثمار في التدريب وتنمية المهارات مع استفادة جميع الفئات من النمو، ورفع معدلات التوظيف وتقليص الفجوة فيما بين الفئات الغنية والفقيرة، ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو، وإنما بتوسيع نطاق المشاركة في تحقيقه أيضاً **(يسري، 2019، صفحة 356)**.

بينما يعرف البنك الدول (WB) النمو الاحتوائي بأنه: ذلك النمو الذي يمكن جميع السكان من المشاركة والاستفادة من عوائده، ويسفر في خفض معدلات الفقر، ويستمر في الأجل الطويل، ويكون موزعاً على نطاق متسع من كافة القطاعات الاقتصادية **(الألفي، 2016)**.

وعلى هذا الأساس فالنمو الاحتوائي تتلخص نتائجه في عدة نقاط أهمها:

- توافر الوظائف للمواطنين باعتبارها أساس الشعور بالالتحام مع المجتمع والشعور بالكرامة؛
- تساوى الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في الاقتصاد؛
- تمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في بلادهم؛
- عدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد، كما يحدث عند اكتشاف ثروات طبيعية؛
- وجود احتواء مالي لأنه سبب حدوث فرقاً في نتائج الاستثمار والأمن الغذائي والصحة؛
- تعزيز اقتسام ثمار النمو، بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

2. العناصر الأساسية للنمو الاحتوائي: يرتكز النمو الاحتوائي على مجموعة من العناصر الأساسية لتحقيق نمواً إحتوائياً لجميع طبقات المجتمع، ويعزز من فرص المساواة وجني ثمار عمليات التنمية أهمها **(فتح الله، 2018، صفحة 60)**:

1.2. المشاركة: وذلك بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة، خاصة فئات المستبعدين من هذه المشاركة، وهذا لا يعني الفقراء فقط، وإنما يتضمن إدماج أي فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء قطاعات أو مناطق أو أفراد؛

2.2. عدالة التوزيع: يجب أن يتضمن النمو توزيعاً عادلاً للموارد تعود فائدته على كل فئات المجتمع وفي كل القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ بالإضافة إلى تعزيز تساوي الفرص المتاحة بين الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية وعدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد، والتأكيد على اقتسام ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

3.2. زيادة الانتاج: وذلك من خلال رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة، من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليهم من صحة وتعليم وبنية تحتية؛

4.2. تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة: ويتم ذلك بإعادة بناء الثقة في الحكومة ومؤسسات الدولة من خلال مبدأ الشمولية (شمولية البرامج، وشمولية الفئات المجتمعية، وشمولية المناطق) في صنع السياسات واستخدام البيانات والتقنيات الرقمية لتصميم سياسات محورها المواطن.

هذا ويرتكز النمو الاحتوائي، على اعتماد سياسات تعزز من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتكوين لجميع طبقات المجتمع من اجل تحقيق مزيد من فرص المساواة وانتهاج سياسات توسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جني ثمار التدفقات الرأسمالية مع كفاءة المنظومة الضريبية بشكل فعال **(ابوزيد، 2019)**.

3. آليات تحقيق النمو الاحتوائي: يرتكز تحقيق النمو الاحتوائي على ضرورة اعتماد مجموعة من الآليات الأساسية التي تجعل من النمو أكثر احتوائياً لطبقات المجتمع المختلفة، ومن هذه الآليات نجد **(ابوزيد، 2019)**:

أ- يعتبر النمو الاحتوائي نموا قائما على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها، بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية؛

ب- تتمثل سياسات النمو الاحتوائي في شبكات الضمان الاجتماعي التي تلبى احتياجات الأطراف الخاسرة وتوفر لها قدر من الأمان، بالإضافة إلى تعزيز تساوى الفرص المتاحة بين الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية وعدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد، وبالتالي تتمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في بلادهم، والتأكيد على اقتسام ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

ج- يعتمد تحقيق النمو الاحتوائي على تدريب وتأهيل ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية وتجعل فترات البطالة الطويلة أقصر، ويمكن للحكومة تقديم تأمين على الأجور للعمالة التي يتم تسريحها وتعمل في وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكن للحكومة إمداد أصحاب الأعمال بدعم على الأجور لتعيين العمالة المسرحة؛

د- كما أن النمو الاحتوائي يستهدف تحقيق ذلك على الأمد الطويل شأن التنمية المستدامة التي تهدف إلى استخدام الموارد والإمكانيات لتحقيق رغبات الأجيال الحالية والاستمرار في تحقيق رغبات الأجيال القادمة عن طريق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد؛

هـ- هناك أوجه اتفاق ما بين النمو الاحتوائي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في كونها تهتم بزيادة مدخول الأفراد نتيجة لإتاحة الفرص المتساوية للعمل بين الجنسين من خلال توفير فرص التشغيل ومنها تحسين الحياة المعيشية للأفراد وبالتالي مواجهة الوقوع تحت وطأة الفقر والمساهمة في انخفاض البطالة والاهتمام بتقديم خدمات تعليمية وصحية للأفراد وتلك الأمور تعد من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة؛

و- يرتكز النمو الاحتوائي، على اعتماد سياسات تعزز من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع من اجل تحقيق مزيد من فرص المساواة وانتهاج سياسات توسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جني ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية مع كفاءة المنظومة الضريبية بشكل فعال.

هذا ويعالج مفهوم النمو الاحتوائي القصور في معدل النمو الاقتصادي الإجمالي وفقاً للفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي ساد العالم في أعقاب الكساد العظيم، والذي أهمل توزيع ثمار النمو الاقتصادي على كافة عناصر الانتاج، ولا سيما عنصر العمل، لأن هذا النهج الاقتصادي عظم من دور رأس المال كعنصر من عناصر دالة الانتاج وأهمل باقي العناصر الأخرى وعلى رأسها عنصر العمل، وهو ما يفسر في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل الفقر في آن واحد في معظم الاقتصاديات.

4. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنمو الاحتوائي: تتمثل أهمية النمو الاحتوائي في مجموعة من المميزات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنه نمو يجمع بين التطور والتقدم الاقتصادي وفي نفس الوقت يقلص ويحد من الفوارق الطبقية في المجتمع، مع السعي إلى تحقيق نوع من العدل والمساوات في توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين فئات المجتمع المختلفة؛ وخاصة الطبقات الهشة والفقيرة. وعليه فإنه **(يسري، 2019، صفحة 356)**:

- قد ركز البنك الدولي على أهمية النمو الاحتوائي من جانب الآليات، وذلك بالخروج من آلية إعادة التوزيع للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعي للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات فيه؛

- بينما ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أهمية النمو الاحتوائي في ضمان التماسك الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال دعم الفئات المهمشة والاستثمار في التدريب وتنمية المهارات، مع استفادة جميع الفئات من النمو؛

- كما تكمن أهمية النمو الاحتوائي في تقليص الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة، ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو، وإنما باتساع نطاق المشاركة في تحقيق النمو واقتسامه؛

- إضافة إلى أن أهمية وأهداف النمو الاحتوائي أشمل وأعم من أهداف الأنواع الأخرى من النمو (المتحيز للفقراء، واسع النطاق، الشمولي ...الخ)، حيث يسعى النمو الاحتوائي إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة والغنية سواء في عملية النمو أو في توزيع عوائده، مع الاهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية ومعدلات التشغيل؛

5. ركائز النمو الاحتوائي: أظهر الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية ومنظمات دولية أخرى أن اتساع نطاق عدم المساواة يرتبط كثيرا بانخفاض الحصة من إجمالي الناتج المحلي التي تذهب إلى العاملين، وهو ما يولد لديهم نوع من الإحساس بالاستغلال والتهميش؛ ومن هنا يجب أن يبنى تحقيق نمو احتوائي على مجموعة من الركائز التي تلغي هذا النوع من الإحساس، وأهم هذه الركائز هي: **(Satija & Shuheb, May 2019, pp. 4,5)**.

1.5. الحوكمة الرشيدة: في ظل التحولات الاقتصادية فيما يتعلق بتغيير أنماط التنمية ومكوناتها(التنمية البشرية، التنمية البيئية...) وبلورة عقد اجتماعي يؤسس لنمو عادل ومنصف يقوم على الإدماج والرخاء المشترك، يجب التركيز على المسائل ذات الصلة بالحوكمة، مثل مكافحة الفساد والتقليص من العوائق الإدارية التي تعوق المساهمة الاقتصادية وتوفير إمكانيات النجاح أمام جميع المواطنين؛

2.5. النهوض بالتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي: يعتبر قطاع التعليم والتكوين من أهم الأولويات التي يستوجب معالجتها بهدف تحسين التشغيل، ودعم مطابقة المهارات مع متطلبات سوق الشغل، إلى جانب تعزيز حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في الحياة الاقتصادية، والنهوض بالظروف الاجتماعية وتحسين منظومة التغطية الصحية وضمان استدامة منظومة التقاعد؛

3.5. تعزيز القدرات التنموية: وذلك من خلال المرور من اقتصاد ذو إنتاجية محدودة وقيمة مضافة ضئيلة ومواطن شغل محدودة، نحو اقتصاد منفتح، وذلك بإرساء بنية تحتية واسعة النطاق، وإيجاد الإمكانيات اللوجستية اللازمة، ودفع التجديد والنهوض بالاستثمار، والرفع من

الإنتاجية والتنافسية، ووضع الاستثمار في القطاع الخاص في صلب حركيّة النمو، وخلق مناصب الشغل، إلى جانب تعزيز فعالية المرفق العمومي؛

4.5. معالجة الفوارق الجهوية: معالجة الفوارق التنموية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية والعمل على تحقيق الطموحات التنموية للمناطق الداخلية وأن التزام الحكومة بالحرص على جلب الاستثمار نحو المناطق الداخلية وبتعزيز البنية التحتية، على غرار الطرقات والموانئ والسكك الحديدية، ودعم المؤسسات الصغيرة، وتشجيع روح المبادرة في المناطق النائية، إلى جانب الرفع من مستوى برامج تعزيز قدرات الشباب على بعث المشاريع. إضافة إلى العمل على تطوير آليات لتمويل التنمية المحلية؛

5.5. الاهتمام بالنمو الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: تحرص الدول المختلفة على أن لا تقتصر التنمية على رفع معدلات النمو فحسب، وإنما تشمل كذلك على تحقيق التوازن الجهوي والاستدامة البيئية، ويحتل الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية مكانة بالغة الأهمية في التنمية المستدامة، مع التركيز على ترشيد استهلاك الماء والطاقة وتطوير الأنظمة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي؛

6.5- الإدماج الاجتماعي لضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية: ويتطلب ذلك تعزيز القدرات البشرية للقطاعات المهمشة والمحرومة في المجتمع - بما في ذلك النساء والشباب - من خلال إتاحة فرصة الوصول إلى التعليم والمرافق الصحية والبنية التحتية؛

7.5- شبكات الضمان الاجتماعي: وهي مهمة لحماية الفقراء والمعدومين، أو أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في فرص العمل التي أوجدها النمو.

هذا ومن الواضح أن تحقيق الرفاهية والتنمية البشرية يعتمدان على أكثر من مجرد النمو، ومع ذلك، فإن إمكانية ترجمة نمو الدخل إلى نتائج اجتماعية ورفاهية هي اعتبارات مهمة في إستراتيجية النمو الشامل **(CAFOD, 2014, p. 6)**.

3. مصطلحات اقتصادية في ذات المدلول والمعنى.

عند الحديث عن النمو الاحتوائي، غالبًا ما يحدث التقاء مفاهيم عديدة والتي منها: النمو المتحيز للفقراء، والنمو الشامل، والنمو المشترك، والنمو واسع النطاق؛ وكلها مصطلحات شائعة الاستخدام في مناقشات السياسات الاقتصادية الحديثة حول الحد من الفقر في سياق التنمية الاقتصادية، دون تمييز واضح في كثير من الأحيان بين المصطلحات التي تعني النمو الشامل، أو التي تعني النمو لصالح الفقراء، أو غير ذلك من التداخل بين هذه المصطلحات. **(Alexander, 2015, p. 3)**

1. النمو المتحيز للفقراء: تشير الكثير من الدراسات أن زيادة معدل النمو الاقتصادي المرتفعة في العقدين الأخيرين الذي حققته معظم دول العالم صاحبه أيضا زيادة في معدلات الفقر العالمية أو حتى الوطنية، وهو ما استدعي البحث في كيفية توجيه وتخصيص ومساهمة النمو في الحد من الفقر وكبح مستويات نموه.

1.1. تعريف النمو المتحيز للفقراء: النمو لصالح الفقراء(Pro-poor growth) ، وهو مفهوم يمكّن الفقراء من المشاركة بصورة فعلية في النشاط الاقتصادي وتحقيق فائدة كبيرة، من خلال توفير فرص متساوية لجميع شرائح المجتمع للاستفادة من فترة النمو الاقتصادي. وهذا يعني حصول الفقراء على الخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، كما يشمل توفير تكافؤ الفرص وتمكين الناس من خلال التعليم وتنمية المهارات. إلا أن العالم يُعاني من تفاوت كبير بين مستوى الفقر والغنى، فأعداد الفقراء في تزايد في حين تتركز الثروات العالمية في فئات تزداد تضاؤلاً **(ميم، 2019)**.

كما يعرف النمو لصالح الفقراء أيضاً بأنه: حتى يكون النمو في صالح الفقراء ينبغي للنمو أن يحد من الفقر وعدم المساواة ويفيد الفئات الأكثر تهميشًا فيما يتعلق بالنمو والفقر، ويركز البنك الدولي على سبيل المثال، على وتيرة عالية للنمو كشرط مسبق لتحقيق الحد من الفقر **(CAFOD, 2014, p. 4)**.

كما يندرج في تعريف النمو المتحيز للفقراء في مفهومين مفهوم مطلق ومفهوم نسبي كما يلي: **(Alexander, 2015, p. 4)**:

أ- **التعريف المطلق** الذي ينص على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون لصالح الفقراء إلا إذا كان متوسطه يرفع دخل الفقراء ونتيجة لذلك ينخفض عدد أو مستوى الفقر؛

ب- **التعريف النسبي** الذي يصف النمو الاقتصادي بأنه مؤيد للفقراء إذا كان الدخل الفقراء يزداد بمعدل أكبر من دخل غير الفقراء - أي إذا انخفض الفقر أكثر مما لو زادت جميع الدخول بمعدل متساوي.

كما وضع البنك الدولي تعريفا واضحاً لـ النمو الشامل، مشيرًا إلى أنه يتوافق مع التعريف المطلق للنمو الداعم للفقراء بصرف النظر عن **(Alexander, 2015, p. 4)**:

– أن النمو المطلق لصالح الفقراء يمكن أن يكون نتيجة لخطط إعادة توزيع الدخل المباشر ليكون النمو شاملاً ، يجب تحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة؛

– ركز مفهوم النمو لصالح الفقراء تقليديا على مقاييس النمو والفقر بينما يركز النمو الشامل على تحليل مسبق لمصادر وقيود النمو المستدام والمرتفع والحد من الفقر.

2.1. صعوبات لم يتمكن النمو الاحتوائي من حلها: ذكرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثلاث صعوبات لم يتمكن النمو الاقتصادي من حلها حتى عندما بلغ مستويات قياسية، وهذا ما شدد على ضرورة معالجة جودة النمو الاقتصادي من أجل تحسين شموليته، وتتمثل هذه الصعوبات في: **(ميم، 2019):**

- **الفقر:** لم يتمكن النمو الاقتصادي من معالجة مشكلة الفقر قط، وعلى الرغم من التقدم الجيد في معالجة مستويات الفقر الشديد وفي نسب النمو العالية المسجلة عالمياً في بعض الدول النامية، فإن الفقر المستمر ما يزال قضية ملحة، ويتوقف النجاح في معالجة هذه المشكلة على مدى إمكانية استفادة الناس ضمن الفئات الفقيرة من النمو الاقتصادي؛
- **البطالة:** يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بمستوى البطالة، ولكن النمو المسجل في العقود الأخيرة وفي كثير من البلدان،لم يؤدي إلى نمو مواز في أعداد الوظائف، كما أن حصة الموظف من الدخل العالمي آخذة بالتضاؤل، ويرجع ذلك إلى أن الوظائف تصبح ذات طبيعة موسمية ومؤقتة بصورة متزايدة، إضافة إلى تلاشي الكثير من الوظائف بسبب هيمنت الآلات التقنية على الكثير من الأنشطة؛
- **عدم المساواة:** يشير تقرير البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى أن النمو في العقود الأخيرة لم يكن مفيداً لجميع الفئات بالتساوي، بل أدى إلى توسيع عدم المساواة. فاتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في كل مكان في العالم. ووفقاً لتحليل أجرته **منظمة أوكسفام (Oxfam)**عام 2014، فإن أغنى 85 شخص في العالم يملكون ثروة بحجم مجموع ما يملكه نصف سكان العالم، أي 3.5 مليار نسمة، في ذلك الوقت؛ ويرجع عدم المساواة في الدخل إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادية المتزايدة والنمو المتضائل والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي.

الشكل رقم(01): معدل الفقر العالمي، وعدد الفقراء عند خط الفقر بـ 1,90 دولار في اليوم. للفترة 1990-2017

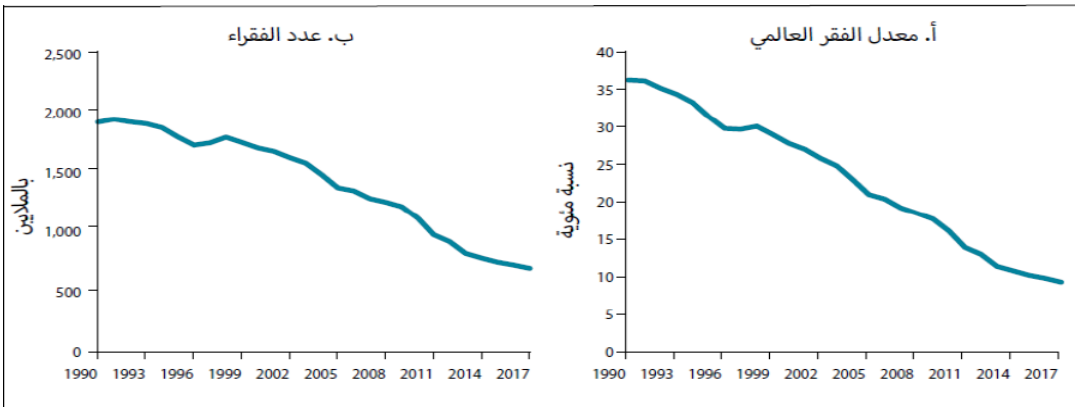

المصدر: البنك الدولي (2020)، الفقر والرخاء المشترك – تبدل الأحوال- مجموعة البنك الدولي 2020، ص2.

2. النمو الشمولي: ظهر نموذج النمو الشامل مع تلاقي المناقشات حول التمايز بين النمو الشامل والنمو لصالح للفقراء، فالنمو لصالح الفقراء كان في السابق يركز على رفاهية الفقراء، وأصبح لاحقًا يركز على غالبية القوى العاملة والفقراء والطبقة الوسطى، والذي يتماشى مع التعريف المطلق للنمو لصالح الفقراء. بينما يركز نموذج النمو الشامل على أهمية النمو للحد من الفقر **(Atif & Mohazzam, 2012, p. 7)**.

1.2 تعريف النمو الشمولي: النمو الشمولي أو الشامل يشير إلى كل من وتيرة وتوزيع النمو الاقتصادي؛ من أجل أن يكون النمو مستدامًا وفعالًا في الحد من الفقر، والشمولية - وهو مفهوم يشمل الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية في حالات تحولات واضطراب السوق والتوظيف **(Anand & Saurabh, 2013, p. 1)**.

بينما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو الشامل على أنه: النمو الاقتصادي الذي يخلق الفرص لجميع شرائح السكان ويوزع عوائد الازدهار المتزايد، من الناحيتين النقدية وغير النقدية، بشكل عادل بين فئات المجتمع المختلفة**(Boarini & Žiga, 2018, p. 78)** .

هذا ويشير مفهوم الشمول في سياق التنمية المستدامة إلى عملية ضمان توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين لكي يتمكنوا من تفعيل طاقاتهم الكامنة في الحياة بغض النظر عن خلفياتهم، من خلال المشاركة الكاملة والنشطة في الجوانب المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من عمليات صنع القرار **(Niekerk, 2020, p. 6)** .

وعليه فالنمو الشامل هو عملية ونتيجة. **كعملية** ينصب التركيز على مشاركة أوسع في عملية النمو، **وكنتيجة** فإنه يتعلق بتقاسم المنافع؛ فالمشاركة بدون تقاسم المنافع ستجعل النمو غير عادل، وتقاسم المنافع دون مشاركة سيجعل النمو نتيجة رفاهية.

هذا وتركز خطة التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة لعام 2030 على الحاجة إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي وشموله للجميع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الازدهار المشترك والعمل اللائق للجميع، بينما تؤكد خطة التنمية لعام 2060 على ضرورة تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاديات لخلق النمو، وتوفير العمل اللائق والفرص الاقتصادية للجميع؛ وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر توفير التعليم والمهارات بشكل شامل ومستدام كأساس ضروري لتمكين الأشخاص من خلق فرص كسب العيش والاستفادة منها **(المتحدة، 2016، صفحة 2)**.

ويستخدم تحليل(معيار) الرخاء المشترك كمقياس للتقدم المُحرز في مجال شمولية النمو والحد من الفقر؛ ويُركِّز مفهوم الرخاء المشترك على أفقر40% من السكان (شريحة الأربعين بالمائة الدنيا)، ويُعرَّف بأنه معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك. وتُقاس أيضاً علاوة الرخاء المشترك، وهي الفرق في معدلات نمو الدخل بين أفقر 40% من السكان والمتوسط الكلي؛ ويُعد ارتفاع مستوى الرخاء المشترك كمؤشر مهماً لتحقيق الاحتواء الاجتماعي والرفاهة في أي بلد **(البنك الدولي، 2020، صفحة 4)**.

4. دراسة طبيعة و اتجاهات النمو في الجزائر

سجلت أفريقيا في السنوات الأخيرة، عموماً أداء اقتصادياً جيداً وتبقى التوقعات المستقبلية قوية، ومع ذلك لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن شمولية النمو الاقتصادي في أفريقيا واستدامته في السنوات الأخيرة، ولقد جاءت أنماط النمو في أفريقيا بعيدة كل البعد عن تقديم منافع شاملة للجميع، كما اقترنت بالعديد من التحديات بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة والفقر والتهميش وغيرها؛ إذ تشير الاحصائيات المنشورة عن توزيع الدخول إلى تنامي ظاهرة الاختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي، وذلك على مستوى دول العالم ككل؛ حيث يحصل 20% من السكان على ما يزيد عن 80% من الدخل القومي، بينما يحصل بقية السكان (80%) على أقل من 20% من الدخل القومي.

أما فيما يخص توزيع الإنفاق العام على المستويات القومية فنجد أن أغنى 20% من السكان يحصلون على 60%من الإنفاق العام متضمناً مختلف التحويلات الاجتماعية؛ وأن أفقر 80% من السكان يحصلون على 40% المتبقية من حجم الإنفاق العام، وذلك على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة معاً **(الألفي، 2016)**.

1. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر: إن النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر في السنوات الأخيرة تسنى تحقيقه بصفة عامة بفضل طلب استثماري مدعم ببرنامج الاستثمارات العمومية. وأنه علاوة على برامج الاستثمار العمومي كان هذا النمو مدعما بتحسن أداء بعض قطاعات النشاط مثل قطاع البناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم(01): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي الوطني للفترة 2010-2019 (مليار دج).

السنة / المتغير	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الداخلي الخام	11 991,6	14 519,8	16 115,5	16 643,8	17 228,6	16 712,1	17 514,6	18 575,8	20452.7	20428.3
معدل النمو%	3.6	2,6	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,4	0,8

المصدر: بنك الجزائر(2020)، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث لسنوات الجدول، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/03/11/2020

الشكل رقم(02): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019

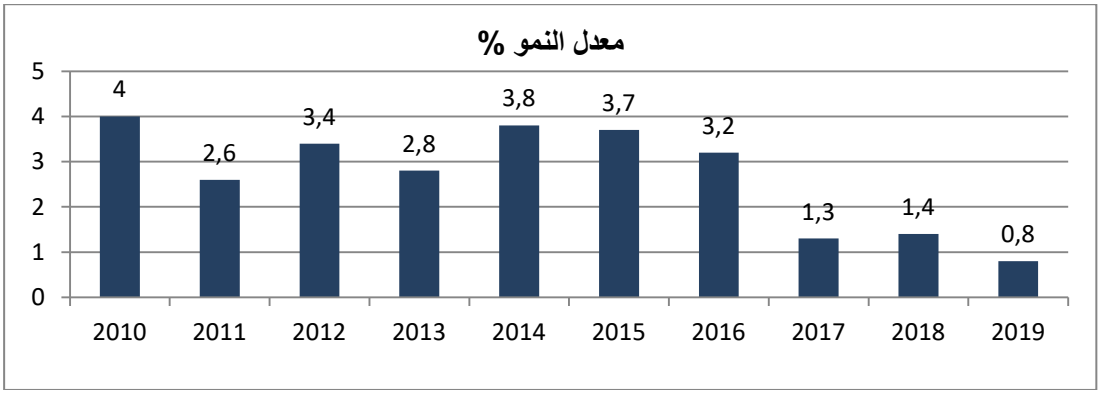

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام جدول تطور الناتج الوطني ومعدل النمو الاقتصادي.

حيث يلاحظ أنه:

قد حقق نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات أداءً ملموسًا خلال سنة 2019م، أين بلغ 2.4% مقابل معدل 3% عام 2018م، ومعدل نموا بـ 1.4% في عام 2017 و 3.2% في 2016 على التوالي. وهو معدل نمو (2.4%) يعتبر إيجابياً رغم ظروف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات.

وأن تحيق معدل النمو هذا كان مدفوعًا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة بمعدل نموا بنسبة 2.7% في عام 2019 مقابل 3.5% في سنة 2018، والبناء والأشغال العمومية، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية بمعدل نموا 3.8% ، والصناعة بنموًا بنسبة 3.8% في 2019 ، والخدمات بنسبة نمو 3%.

حيث انتقل الناتج الداخلي الخام الاسمي من 20452.7 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 20428.3 مليار دينار في 2019م. وظل معدل التراكم الاقتصادي مرتفعا في عام 2019، بسبب حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 38.7%، وهو ما يعبر عن جهد استثماري كبير، لكنه لا يزال استثمارًا في البنية التحتية والذي يبقى من عمل الدولة.

ويُشار أيضًا، إلى أنّ البنك الدولي، في تقريره الأخير لمتابعة الوضع الاقتصادي في الجزائر، في تشرين أكتوبر 2019، توقّع نموًا بنسبة 1.9% للاقتصاد الجزائري سنة 2020، مقابل 1.5% خلال الفصل الأوّل من سنة 2019، و1.5% لسنة 2018، مشيرًا إلى النمو البطيء لقطاع المحروقات، متبوعًا بالتراجع العام النشاط الاقتصادي (لشموت، 2019).

الشكل رقم (03): شكل يوضح تطور الناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة 2010 -2018

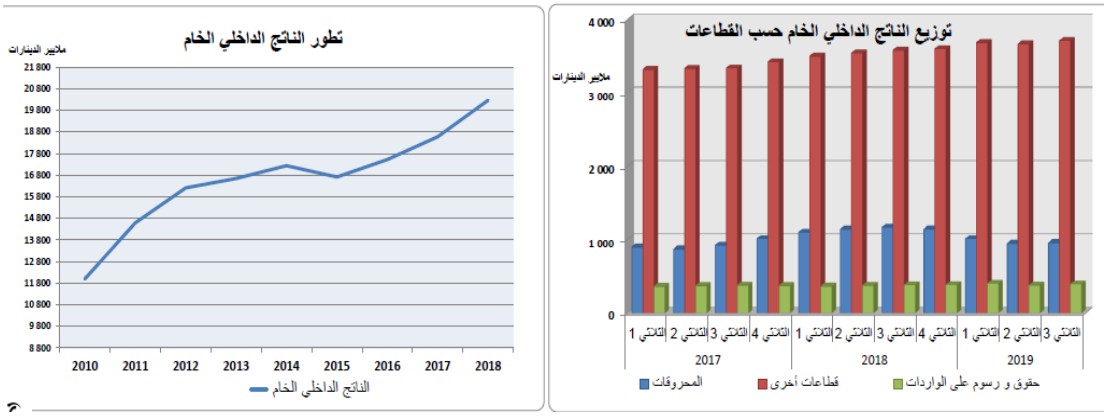

المصدر: بنك الجزائر(2019)، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2019، ص 26.

2.1- نصيب الفرد الجزائري من الدخل الوطني

تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو والعكس في حالة التراجع. وتؤثر عوامل عديدة مثل النمو الاقتصادي

والتضخم وأسعار الصرف ونمو السكان على نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، كما يمكن أن يؤثر تنقيح أساليب الحسابات الوطنية والبيانات على نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني.

وبحساب نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام، فقد ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولارًا في 2018 إلى 3940.0 دولارًا في 2019، وأن إجمالي الاستهلاك النهائي - الذي يتكون من الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية- قد بلغ 2% في 2019 مقابل 2.7 % في سنة 2018.

أما وفقا لتقدير البنك الدولي في الدراسة التي حملت عنوان - تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2020-2021، فإن إجمالي الدخل القومي حسب نصيب الفرد الجزائري خلال عام 2019 واعتباراً من بداية جانفي 2020 يقدر بنحو 3970 دولاراً، بينما كان يقدر المؤشر نفسه خلال 2018 وحتى نهاية 2019 بنحو 4060 دولاراً للفرد الواحد، أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 2.21%. وتحركت هذه الحدود إلى أعلى تماشياً مع مقياس التضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالسعر الحالي للدولار الأميركي.

هذا وقد لعب الاستهلاك النهائي للأسر دورا ايجابيا في ديناميكية الطلب الإجمالي الوطني، وهو ما عزز من مستوى نمو بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة أنشطة الخدمات.

2 آليات احتواء معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر:

تعد البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي تشكل لها البطالة مأزقاء كبيرا خاصة في ظل اقتصاد منهك لسنوات، عانت فيها الجزائر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، هذه الظروف سمحت للبطالة بالامتداد في عمق المجتمع الجزائري وبذلك أثرت تأثيرا بليغا وكبيرا في السياسة الاقتصادية وعلى إمكانية امتصاصها.

الجدول رقم(02): جدول يوضح معدل النشاط ونسبة البطالة في الجزائر للفترة 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو الاقتصادي%	4	2,6	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,4	0,8
معدل النشاط %	41,7	40,0	42,0	43,2	41,5	41,8	42,0	41,8	42,7	42,2
النسبة البطالة %	10,1	10	11,0	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء، وتقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (04): شكل يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2010-2019

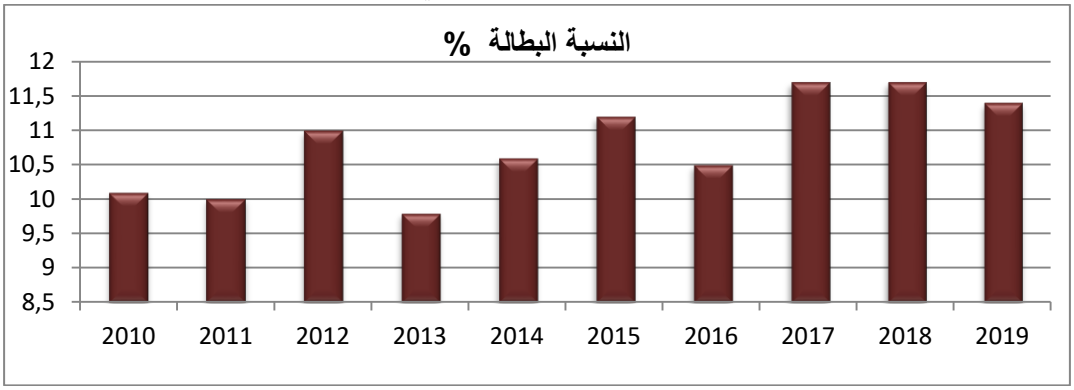

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات جدول تطور معدل النشاط ونسبة البطالة في الجزائر

تشير نتائج دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء تحت عنوان "نشاطات، تشغيل وبطالة في 2019"، إلى أن هناك فوارق معتبرة في التشغيل حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة المحصلة، أما بخصوص نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 فقد بلغت 26,9 % في شهر ماي 2019، مقابل 29,1% في سبتمبر 2018، مسجلة بذلك تراجعا ب2,2%، وبلغت نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة العمرية 23,6% لدى الرجال و45,1% لدى النساء، أما فيما يخص نسبة البطالة لدى البالغين (25 سنة فما أكثر) فقد سجلت 9,1% في ماي 2019 مع 6,8% لدى الرجال و 17,8% لدى النساء.

وقد ظل معدل البطالة في عام 2019 دون تغيير عند 11,4%، إذ شهد معدل البطالة بين الرجال تحسنا من 9,5% في 2018 إلى 9,1% في سنة 2019، في حين زاد معدل البطالة بين النساء من 19,5% إلى 20,4%. وأن حوالي سبعة من المناصب المشغولة من بين عشرة مناصب هم من الأجراء بمعدل67,6%؛ وأن 16,8% من اليد العاملة الإجمالية تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية، و16,1 % في الإدارة العمومية خارج القطاع الصحي، و 15,7% في التجارة، و 14,9% في قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي، و 11,5% في قطاع الصناعات التحويلية. كما أن القطاع الخاص يشغل 62,2% من مجموع اليد العاملة مقابل 37,8% بالنسبة للقطاع العام.

أما بحسب استشراف صندوق النقد الدولي فإن نسبة البطالة فستكون 12.5 سنة 2019، لتصل إلى 13.3 نهاية عام 2020، حيث تسجّل البطالة في الجزائر أعلى مستوياتها، خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت تتراوح ما بين 11.1 إلى 11.7 في المائة. خلال الخمس سنوات الأخيرة، وقد تمّ بناء هذه التوقّعات، استنادًا إلى جملة من المعطيات والقرارات الحكومية، كتقليص نفقات التجهيز بـ 20,1%، المُدرجة في قانون المالية 2020، ما يعكس عمليًا، تراجع استثمارات الدولة في مجال القطاعات الحيوية، والمنشآت القاعدية مما ينعكس على حجم العمالة المطلوبة **(لشموت، 2019)**.

هذا وكانت الجزائر قد تبنت مجموعة من الآليات من أجل امتصاص البطالة والرفع من معدلات التشغيل وزيادة النمو الاقتصادي، وأهم هذه الآليات هي **(عبيرات، 2011)**:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2002 وامتد إلى 2004؛
- الوكالة الوطنية لدعم الشباب، والتي أنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة؛
- برامج عقود ما قبل التشغيل CPF ويوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية؛
- جهاز الإدماج المهني ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية؛
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، وتم العمل به سنة 1998 قصد معالجة البطالة الشبابية؛
- الأنشطة ذات المنفعة العامة ويهدف هذا الإجراء إلى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام؛
- برنامج القرض المصغر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وقد سمح هذا البرنامج بتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل.

3 حجم التحويلات الاجتماعية من الإنفاق العام:

تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر جزءا مهماً ضمن سياسة الدعم الحكومي للطبقات الهشة والفقيرة، والتي تسعى من خلالها إلى توفير حياة لائقة وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية.

الجدول رقم(03): تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التحويلات الاجتماعية	1239	2062	1865	1570	1603	1711	1720	1630	1760	1763	1798
نسبة التحويلات من الناتج الوطني	10,3	14,2	11,5	9,4	8,8	9,1	9.8	8.40	8,6	8,6	8.4

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مشاريع قوانين المالية لسنوات الدراسة

الشكل رقم(05): تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

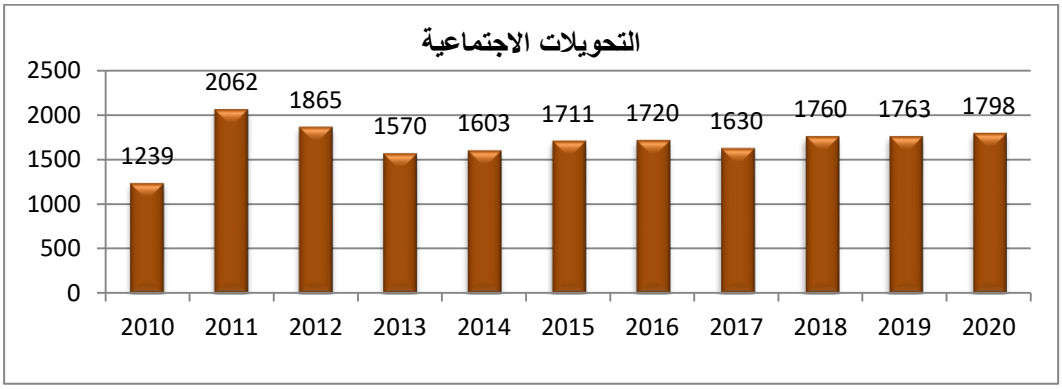

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على جدول تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

قدرت نسبة التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004 بنسبة 22,8% من الميزانية العامة للدولة ونسبة 24,5% خلال الفترة 2005-2009؛ ونسبة 25% من ميزانية الدولة في الفترة 2010-2015 وكذا نسبة 23% ما بين 2016 و2017. كما أبقت ميزانية 2020 على الدعم بخصوص التحويلات الاجتماعية، دون تغيير عند 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 2019. ويغطي الدعم في الجزائر مجموعة من سلع المواد الغذائية الأساسية والدواء، وأسعار الطاقة **(و. الانباء الجزائرية، 2020).**

هذا وتغطي الاعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية بصفة خاصة: أكثر من 445 مليار دج موجهة لدعم الأسر، وحوالي 290 مليار دج موجهة لمنح التقاعد، إضافة إلى اعتماد دعم بقيمة 500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد. وتشمل كذلك حوالي 336 مليار دج للسياسة العامة للصحة، وأزيد من 350 مليار دج للسياسة العامة للسكن.

ويذكر أيضاً أن الأمر بالنسبة للحكومة، من خلال التحويلات الاجتماعية، يتعلق بمواصلة دعم السياسة الاجتماعية للدولة، لا سيما دعم الأسر الفقيرة من خلال دعم المواد الأساسية والتربية والاستفادة من الماء والطاقة والصحة والسكن ومنح التقاعد ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين.

5. الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكن القول أن النمو الاحتوائي يعتبر مفهوما جديدا في الدوائر السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية وقد عضد من صعود هذا المفهوم تضمينه في الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة ، ومغزى النمو الاحتوائي ينصب على مفهوم تقسيم ثمار النمو بين المواطنين بحيث يكون لكل فرد نصيب يعود عليه بفائدة سواء بطريقة مباشرة تتمثل في زيادة الدخول الفردية أو بطريقة غير مباشرة مثل الحصول علي مستوي تعليمي لائقا وخدمات صحية وبنية أساسية جيدة بما يعمل علي زيادة قدرة الأفراد علي تحسين صحتهم وزيادة مهاراتهم بما يجعلهم مؤهلون وقادرون علي الوفاء بمتطلبات سوق العمل مما ينعكس علي زيادة إنتاجيتهم وبالتالي تحقيق زيادة في مستوي الناتج القومي للدولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخري خروج هذه الفئات من نطاق الفئات الهشة والفقيرة إلي الفئات المنتجة .

كما أن أهداف النمو الاحتوائي وخصائصه لن تتحقق بطريقة تلقائية، بل من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولو بشكل غير مباشر من خلال آليات التخطيط والتوجيه والتمويل؛ لأن آليات السوق وحدها لا تنتج إلا المزيد من الاختلالات في توزيع الدخول وتفاوت الثروات على نحو تتسع معه دائرة الفقر وحلقاتها في ظل النماذج الاقتصادية السابقة، وأن نجاح أجندة النمو الاحتوائي والشامل في المستقبل سيعتمد على إستراتيجية تعزيز الاستثمار في القطاعات المحتملة للتوظيف وضمان المشاركة المتساوية عبر مختلف المناطق والجنس والفئات الاجتماعية، وبأن الاستثمار العام في التعليم الشامل والجيد والرعاية الصحية ذات الجودة الشاملة هي مفتاح النمو الاحتوائي الشامل في الدول النامية.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

– هناك تفاوتات جلية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الشباب والبالغين وبين النساء والرجال، وهذه التفاوتات لا تحرم الأفراد والمجموعات من الفرص فحسب، وإنما تسلط الضوء أيضا على المنبع الوافر وغير المستغل من القدرات الإبداعية والابتكارية، وكي يتسنى الحد من أوجه انعدام المساواة وتيسير النمو المستدام والشامل، لا بد من تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للجميع؛

– إن نجاح سياسة النمو الاحتوائي والشامل في المستقبل سيعتمد كثيراً على استراتيجية تعزيز الاستثمار في القطاعات المولدة للتوظيف وضمان المشاركة المتساوية عبر مختلف المناطق والجنس والفئات الاجتماعية، وأن الاستثمار العام في التعليم الجيد والرعاية الصحية ذات الجودة الشاملة هي مفتاح النمو الشامل في الدول النامية؛

– يتطلب ضمان تحقيق نمو شمولي في سياق التنمية المستدامة معالجة أسباب الإقصاء المتعددة الأبعاد والمتعلقة بالحصول على الفرص وعمليات صنع القرارات ونتائج التنمية البشرية، لأنه من العوامل الرئيسية للإقصاء هو عدم الحصول على فرص كسب العيش والخدمات والمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق إمكانيات الفرد الإنتاجية، والمستوى المعيشي المناسب، والرفاه؛

– تخطيط استراتيجيات النمو الشامل لواضعي السياسات في الاقتصاد الوطني لتحديد وترتيب أولويات الإنفاق الوطني والمالية العامة، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتعزيز النمو في الزراعة والتنمية الريفية من أجل النمو المستدام والشامل؛

– ويتضح من التجارب الدولية مثل البرازيل، الهند، الصين، أن تدني قدرات الأفراد بسبب الفقر يعوق النمو وزيادة الإنتاج بسبب تدني مهارات العمل، وبالتالي انخفاض الدخول المتولدة عن هذه المهارات البسيطة، هو ما يوطن استدامة ذاتية للفقر المزمن، وهو ما ينعكس علي عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الإقصاء الاجتماعي فضلا عن انتشار الفساد بمختلف أشكاله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

– يجب أن تتيح السياسات الاقتصادية الوطنية ظروفا داخلية تساعد الناس على النجاح، فاستخدام سياسة المالية العامة بطريقة أكثر ذكاءً يمكن أن يضع حدا لعدم المساواة بتحقيق التوازن الصحيح بين النمو وتوفير الحماية الاجتماعية؛ وضبط الإصلاحات الهيكلية بصورة ملائمة يمكن أن يعزز الإنتاجية والنمو الاحتوائي طويل المدى، والذي يكتسب أهمية خاصة للفئات الهشة والفقيرة؛

- التركيز على الشمولية من خلال تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية وكذلك الاقتصادية؛ وأن زيادة الإنفاق المالي على الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي مع تنفيذ تدابير للتحسين أوجه الإنفاق العام يساعد في جعل النمو أكثر شمولاً؛

وأخيرا يمكن القول أنه قد ساهمت عدة أسباب في زيادة وتوسع فجوة عدم المساواة في معظم أنحاء العالم خلال العقود الماضية، حتى وهي أسباب معقولة ومقبولة اقتصادياً والتي مهنا مثلاً: السياسة المالية الليبرالية، والدين العام الضخم، والتحسن السريع في التكنولوجيا والتغيرات في طبيعة الإنتاج باستخدام المزيد الذكاء الاصطناعي، وزيادة حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، والسياسات والمؤسسات التي لا تتبنى المسؤولة الاجتماعية، إلخ.

6. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

البنك الدول .(2020). الفقر والرخاء المشترك –تبدل الأحوال-، واشنطن، مجموعة البنك الدولي.

الجمهورية التونسية .(2016). مناخ الأعمال وروح المبادرة والاستدامة المالية والاشتمال المالي من أجل تحقيق النمو الاحتوائي والاستقرار الاجتماعي، تونس، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

الامم المتحد .(2016). التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية لافرقيا، القاهرة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بنك الجزائر .(2019). النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2019.

فتح الله محمود .(2018). السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي، الفرص والتحديات .أحوال مصرية .

قدار مريم. وعيدودي فاطمة الزهراء .(2019). دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 972.

عبيرات مقدم .(16-15 11 ,2011). مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، المسيلة ,جامعة مسيلة أيام 16-15:نوفمبر .2011.

يسري ماجد .(2019) . ركائز النمو الاحتوائي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد 2019 .

إيهاب علي .(21 11 ,2017) . النمو الاحتوائي وفرص تحقيق العدالة والمساواة Retrieved 10 22, 2020, from . https://annabaa.org/arabic/economicarticles/13103.

أحمد الألفي .(3 10, 2016). النمو الاحتوائي و قصور المؤشرات الكلية. تاريخ الاسترداد 16 10, 2020، من https://www.cashnewseg.com

لشموت علي .(17 10 ,2019). البنك العالمي يتوقع نمو الاقتصاد الجزائري سنة 2020. Retrieved 11 12, 2020, from https://ultraalgeria.ultrasawt.com/.

مصطفى أبوزيد .(21 11, 2019). النمو الاحتوائي ما بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 10 22, 2020 من https://mebusiness.ae/ar/news/show/41889.

كالة الانباء الجزائرية، .(1 10 ,2020) . رفع التحويلات الاجتماعية Retrieved 11 8, 2020, from . http://www.aps.dz/ar/economie/60766-2019.

المراجع الأجنبية:

Alexander, K. (2015). Inclusive growth. (GSDRC, Ed.) Topic guide. Birmingham, UK.

Anand Rahul, Saurabh Mishr.(2017) . Inclusive Growth Revisited: Measurement and Determinants, poverty reduction and economic management (PREM) network, Number 122, JULY 2017.

Arno J. van Niekerk .(2020). Inclusive Economic Sustainability: SDGs and Global Inequality, Sustainability 2020, www.mdpi.com/journal/sustainability.

Atif, S. M., & Mohazzam, S. (2012). Inclusive Growth Strategies for Pakistan ─ Myth or Reality for Policymakers. Leibniz Information Centre for Economics , 7.

Boarini By Romina, Žiga Zarnic and Sam Mealy.(2018) . The OECD Inclusive Growth Framework, OECD Inclusive Growth Initiative, Case studies ON leaving no one BEHIND © OECD 2018.

CAFOD, D. (2014). What is "inclusive growth"? Cafod discussion paper (FULL VERSIN).

Satija, D., & Shuheb, K. (May 2019). Inclusive Growth in India – Learning from Best Practices of Selected Countries. indian council for research on international economic relations.